مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد _ الفرص والقيود_

Foreign direct investment strategy between attractions and expulsion. _ The opportunities and contraints

د.مدفوني هندة
جامعة أم البواقي، الجزائر
hindmanagement@hotmail.fr

أ. مريم عمارة
جامعة بسكرة، الجزائر
amarameriem71@gmail.com

د. سعيدي عبد الحليم
جامعة بسكرة، الجزائر
halimsaidi55@yahoo.com

تاريخ التسليم: 2018/03/15، تاريخ التقييم: 2018/05/18، تاريخ القبول: 2018/05/21

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أهم العوامل التي تتبلور تحتها إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى البلد المضيف والتي من خلالها – العوامل- يمكن لهذه الإستراتيجية أن تتسم بالنجاح أو الفشل، ويتحقق ذلك الحكم بحسب اعتبار الظروف المحيطة داخل البلد المضيف، فمن خلال سلاسة هذه الظروف يمكن أن تعتبر هذه الأخيرة بمثابة عوامل جذب إذا كانت تجسد الأرضية المناسبة والفعالة لإرساء الاستثمار الأجنبي المباشر عليها، أو لها أن تكون- الظروف- بمثابة معوقات وتهديدات تقيد تنفيذ إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مبتغاها، ومنه فان هذه الأخيرة تتأثر بجملة هذه العوامل مما يسمح بالحكم على مدى قدرتها على مقاومة إمكانيتي التنفيذ ومن ثم البقاء، وذلك بفعل التدحرج بين عوامل الجذب والطرد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل الجذب، عوامل الطرد.

Abstract :

This study aims to clarify the most important factors that shape beneath FDI strategy in flow into the host through which factors this strategy can be success or failure, This is achieved by surrounding circumstances provision within the host country, through smoothly under these circumstances can be considered the latter as if attractions reflect the appropriate and effective ground to establish foreign direct investment, or be-circumstances-as impediments and threats restricted Implementation of FDI strategy in achieving what she wanted, and that the latter are influenced by these factors allowing judge how their ability to resist my potential implementation and then stay, by rolling over between attractions and expulsion.

Keywords: foreign direct investment, attractions- expulsion factors.

مقدمة:

إن جميع دول العالم سواء كانت المتقدمة أو النامية منها تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب، وهذا نظرا لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد على الدول المضيفة وهذا في ظل التحولات المعروفة باسم العولمة، حيث أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية اثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عن هذه القروض، فأصبحت غالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد أقساط هذه القروض، كما أن البديل الآخر الخاص بالتوظيف في شكل حافظة الأوراق المالية قد ثبت فشله ايضا نظرا لما يحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة فجائية وهذا كما حدث في دول شرق آسيا، إلا انه ورغم سعي معظم الدول النامية منها خاصة إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مازالت تعاني العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية، كما أن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فان نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير بيئة أداء الإعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بِحُرية ودون قيود في ظل تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البيئة التحتية الرقمية عالميا.

انطلاقا مما تقدم صياغته فان **التساؤل الرئيسي** لهذه الورقة البحثية يتمحور حول الآتي:

فيما تتمثل عوامل الجذب والطرد التي تؤثر على تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ومنه فان هذا البحث سيتناول بعد القراءة التعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى عرض إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين جانبين متضادين الأول منهما ويتمحور حول رصد أهم سبل تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فخصص بالتطرق إلى عرض عوامل طرده أو بالأحرى القيود التي تهدد تدفقه إلى البلد المضيف.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة فريدة لدراسة أحد الظواهر المهمة بالنسبة للاقتصاد، حيث لا تتوفر دراسات في هذا المجال ولا توجد بحوث تتطرق لهذه التجربة. كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في إلقاء الضوء على التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها مما يمكن القائمين على أمر الإستثمار الاجنبي المباشر من إدخال الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة وذلك بغرض دفع وتطوير المناخ الإستثماري.

أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومفاهيمه وبالتالي معرفة مضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الخارجية.

2- الوقوف على الصورة الواقعية للبنية التحتية التي تعمل إما على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار والمستثمرين أو تعمل بصورة معاكسة لذلك.

3- بيان انعكاسات ذلك الدور على الاستثمارات لاستشراف الرؤية المستقبلية لأثر جهود جذب الاستثمار والإعفاءات المقدمة في ظل العولمة وما تفرضه من منافسة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج استقرائي وصفي يقوم على استعراض البيانات المتوفرة عن الإستثمار الأجنبي المباشر بغرض معرفة وتقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تغيره وتوزيعه القطاعي والجغرافي، وكذا أساليب الترويج المتبعة ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، المحددات والمعوقات.

محتويات البحث: لأجل معالجة النقاط التي تحويها هذه الدراسة تم تقسيمها إلى 3 محاور كالتالي:

المحور الأول: قراءة تعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: إقرارات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: قراءة تعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم مظاهر واتجاهات التحرر المالي هو فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمالية "المحفظية" الطويلة والقصيرة الأجل ويقوم بهذا الدور الشركات المتعددة الجنسيات، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وانتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة الخارجية بشدة كما تبنت الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفرات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

* **مفهوم إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشاة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.(الغزالي، 2004،ص.03).

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك 10% أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

ومما تقدم يمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر كالتالي:

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر "المالي، المحفظي": ويسمى كذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية "ويقصد به شراء الأسهم والسندات من الأوراق المالية".(برتن ترجمة مقلد، 1982، ص.10)

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: على عكس الاستثمار المحفظي فان هذا النوع من الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع هذا فضلا عن قيامه بإدارة أو المشاركة في إدارته ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حالة ملكيته المطلقة للمشروع(ولاس، 1997، ص.74).

وهذان النوعان من الاستثمارات الأجنبية هما إحدى انتاجات العولمة التي تستند على نظرية التدويل ونظرية الشركات المتعددة الجنسيات، ويعد النوع الاول - الاستثمار الأجنبي المالي "المحفظي" - ذو تأثير سيء على الدولة المضيفة لأنه يقوم على المضاربة ويمكن أن يسبب اضطرابات في حالة هروبها إلى الخارج كما حدث في دول شرق آسيا، اما موضوع بحثنا يخص النوع الثاني من الاستثمارات الأجنبية.

3- الإستراتيجية الاستثمارية: على المستثمر أن يرسم إستراتيجية محددة مراعيا في ذلك التنويع والآجال الاستثمارية وحدود الانكشاف وبالتالي درجة التصنيف الائتماني(عبد القادر، 2002، ص.20)، ذلك ان اي إستراتيجية يجب أن تتوافق مع مبادئ الاستثمار الأساسية كالأمان(Safety)، السيولة (Liquidity)، والربحية (Profitability)، ومن الأمور التي تؤسس عليها إستراتيجية الاستثمار هي:

أ- **التنويع (Diversification):** يشمل ذلك التنويع في العملات والأدوات المستثمر بها حفاظا على سلامة المحفظة المالية، وذلك بهدف تحقيق درجة عالية من السيولة والربحية.

ب- الأدوات الاستثمارية (Types of Investisment): يجب أن تتحدد الأدوات التي يتم الاستثمار بها حيث أن هذه الأدوات ستعسر درجة المخاطرة ومدى قبولها في ضوء العوائد المتوقعة.

ج-آجال الاستثمار (Muturities): يجب أن يتم الاستثمار في الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية لتحقيق السيولة اللازمة في الأوقات المطلوبة.

د- التصنيف الائتماني (Credit Rating): يجب على إستراتيجية الاستثمار المتبعة أن تحدد التصنيف الائتماني المقبول لتتم العمليات الاستثمارية للبنك أو المؤسسة المالية على أساسه.

هـ- معدل الانكشاف (Exposure): يجب عدم تعريض الاستثمار للمخاطرة، بحيث تتم عمليات الاستثمار وفق أسس الحدود القصوى التي لا يجوز للاستثمار أن يتجازوها مع المؤسسة الواحدة أو السوق الواحد أو المركز المالي الواحد(توفيق، 1999، ص.17).

المحور الثاني: إقرارات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الزيادات القياسية التي شهدها العالم فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعلت العديد من الدول تنتهج مجموعة من السياسات بهدف جذب الاستثمارات، حيث تمثلت مجمل التشريعات الهادفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنتها المنظمات ذات العلاقة فيما سنحاول التعرض له من خلال هذا المحور.

1- الجهود الرامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: واصلت الدول العمل على تحسين البيئة التشريعية وخاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية الأجنبية بسن قوانين وسياسات شملت العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وذلك بشروط معينة، كما شهدت تعزيز اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية، والذي يتمثل في برامج الحكومة الالكترونية واعتماد نظام التوقيع الالكتروني، وإجراءات مالية في التعاملات الالكترونية، وبالإضافة إلى التدريب على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، يجري الاونكتاد* استعراضات معمقة للإطار التشريعي والتنظيمي للبلد المعني فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساعد الاونكتاد البلدان على وضع وتنفيذ قوانين جديدة في مجال المنافسة وأحكام تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقدم توصيات بشان إدخال تحسينات عليها، إضافة إلى خدمات استشارية بشان تشجيع الاستثمار، وبناء القدرات في مجال التفاوض حول اتفاقية الاستثمار الدولي، أما فيما يتعلق بالشروط الاستباقية وأهميتها في جذب الاستثمارات

* وهي مختصر للمصطلح بالانجليزية UNCTAD اي United Nations Conference onTrade and Development وتعني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالاونكتاد تم إنشاؤها كهيئة حكومية دائمة في عام 1964 وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

الأجنبية المباشرة، فان توفير هذه الشروط الاستباقية أو ما تعرف بـ" الجيل الجديد من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي " يحسن من المحددات الاقتصادية للدول المضيفة وتزيد من ديناميكيتها، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي(سعداوي، 2008، ص ص.180-181):

أ- إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي، حيث أن هذه الإمكانية تعتبر شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدول المضيفة بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

ب- يستوجب على الدول المضيفة أن تنظم إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الاقليمية والمصادقة على بنود تحرير التجارة، ومن ثم اندفاعها إلى إتاحة الفرصة للشركات الأجنبية على اختراق الأسواق الاقليمية على أساس تلك الاتفاقيات، وخير مثال على ذلك الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك بعد دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) إلى حيز النفاذ.

ج- إنشاء مناطق تجهيز الصادرات وذلك بغرض تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو التصدير مع ضرورة تعزيز هذه الخطوة بسياسات أخرى تتمثل أساسا في إنشاء هياكل أساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية.

د- استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يعتبر كامل لنقل التكنولوجيا يسمح بالحصول على معارف عالية في القطاع المستهدف ففي فترة السبعينات مثلا استهدفت ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير في قطاع الالكترونيات لتصبح دون وجود قاعدة صادرات صناعية مسبقة اكبر مصدر لأشباه المواصلات الالكترونية في العالم خلال عقد من الزمن:

- مدى توافر الموارد البشرية المؤهلة: إن الكثير من الدول تتسارع لتجسيد عملية الخصخصة كإجراء حتمي للانفتاح على التحولات العالمية وكأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يجب توفير نظام اتصال فعال من خلال توفير شبكة من الاتصالات متعددة الوسائل مثل: الهاتف، الفاكس، الانترنت...الخ، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.

- توفير قاعدة تكنولوجيا ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير والمعاهد والمختبرات...الخ

2 - عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه العوامل في الظروف التي توفرها الدول النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي لا يمكن في حال عدم توفرها إنتظار قدوم المستثمرين، وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:

أ- توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي: فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي، ويأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي، حتى ولن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الإقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار.

ب- حجم السوق ومدى نموه: إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للإستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير شرط أساسي لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق أسيا.

ج- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ، حاليا أن البحث عن تدنيه التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الإستثمار.

د- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

هـ- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال: (الهاتف، الإنترنيت...) والمواصلات (برية، بحرية..) فطبيعة الشركات الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها كما أن تقديم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح شرطا أساسيا أو بديهيا، أكثر منها عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومنها ما يلي(فرحي، 2013، ص ص.134-135):

- حوافز ضريبية: موجهة من أجل تخفيض العبئ الضريبي العام للمستثمر الأجنبي وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة من الضريبة أو تقديم معدلات تمييزية في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطية وسلع التجهيز، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، ومن بين الدول التي استخدمت هذا الأسلوب البرازيل على المعدات والآلات التي تحتاجها في إنتاج السيارات وهذا من أجل إقامة صناعة سيارات محلية، كما تمنح معاملة جمركية مفضلة لواردات أجزاء السيارات التي لم تكن تنتج في البرازيل، كما يمكن أن تكون في شكل قرض ضريبي أي عند استحقاق موعد دفع الضريبة من طرف المستثمر الأجنبي ونظرا لعجزه عن الدفع، فإن مصلحة الضرائب تقوم بمنحه آجال في انتظار توفر السيولة، وأيضا هناك من يحدد سقف للرأس المال المستثمر حتى يكون هناك إعفاء ضريبي مثل ما هو في سلوفاكيا التي حددته بـ أكثر من 75% حتى تستفيد الشركة الأجنبية من إعفاء كلي لمدة 5 سنوات بمعنى أن الشركة الأجنبية لا تتحصل على هذا الامتياز إلا إذا كانت لها حصة في رأسمال الشركة المنشأة تتجاوز 75%.

- حوافز مالية: بمعني التوفير المباشر لرأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبي من طرف حكومة الدولة المضيفة مثلا في شكل منح الاستثمار أو قروض بمعدلات مفضلة، مساعدات أو إعانات مالية، ضمانات

القرض، كما تترك للمستثمر حرية تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المحققة إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع أو بإنشاء مشروع جديد، ومن بين الدول التي جاء في تشريعاتها مفهوم منح الاستثمار القانون اليوناني وتكون في شكل مساعدات رأسمالية مجانية بشروط من بينها عدم تلقي مساعدات أو منح من جهات أخرى.

- حوافز غير مباشرة: موجهة لزيادة مرودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا يمكن للحكومة أن توفر الأرض وبعض الهياكل القاعدية وبأسعار معقولة اقل من تلك في السوق، كما يمكن تقديم مباني صناعية بأسعار منخفضة وغيرها من الحوافز التي تقدمها هذه الدول.

3- سبل تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: إن ما يجعل الدول النامية تسعى إلى تحقيق أقوى أداء لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو صياغة السياسات التي تساعد على جذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار المتمثلة في سياسات تحسين المناخ الاستثماري بها وهي كدروس مستفادة من بعض التجارب الدولية (نامية كانت أو متقدمة) الناجعة في استقطاب هذه الاستثمارات المباشرة، ومن هذه السياسات المقترحة نجد(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، ص ص.09-14):

أ- السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية: أشارت تجارب بعض الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الإطارات البشرية والصادرات وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية.

- وضوح النظام الضريبي: يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط لتنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

- منح البحث والتطوير: إنشاء صندوق لرعاية وتمويل مشروعات البحث والتطوير بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة والجديدة، وتقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تقرض على مبيعات المنتجات الجديدة.

- منح التوظيف: تعني تقديم منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة.

- منح التأسيس: تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي أجور العمال المقترح عملهم بالمشروع.

- منح التنمية: تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة

على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.

- منح النقل: تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.

- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة: دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم الأراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها من اجل ترقيتها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

ب- سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية: ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من اجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.

- التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإداري الخاص بالاستثمار ومن ثم الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.

- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية مثلما قامت به وكالة ترويج الاستثمار والتجارة في كوريا عام 1999 بإنشاء "مكتب مفوضي الاستثمار".

- وعندما يتم إبلاغ المكتب عن احد الشكاوي فانه يقوم بالاتصال فورا بالهيئة ذات الصلة، ولقد تم منح المكتب كامل السلطات لكي يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أي تأخير وتقدم خطة عاجلة لحلها في مدى زمني لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم مكتب مفوضي الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية.

- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمارات, تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية ما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين.

- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.

- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة و دراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات المعدلات الربحية المرتفعة.

- الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

ج- السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي: ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي :

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج، والأسواق وحرية حركة رؤوس الأموال العالمية.

- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

د- سياسات تحسين الأطر التشريعية: ويتضمن تحسين الأطر التشريعية التالي:

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي أمام المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.

- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

هـ- سياسات أخرى: بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار ،منها:

- عقد برامج تدريبية للعمالة: وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، خاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.

- **ترويج الاستثمار:** يرتكز ترويج الاستثمار على أهم النقاط التالية (هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، 1997، ص.25):

- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات محل الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبى التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الاستثمارات، وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف دول العالم.

- إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها ,على أن يتم تحديثه دوريا، وإنشاء سجل الكتروني يحوي بيانات

جميع الشركات العاملة في الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، ص. 12).

- تقديم المزيد من الضمانات: يكون من خلال:

- الاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع الدول الأخرى بخصوص حماية وضمان الاستثمارات
- زيادة سقف التامين مع المؤسسة العربية لضمان وحماية الاستثمار(هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي، 1997، ص.27).
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها وإتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICSID)، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة(عبد الله، 2005، ص.66).

المحور الثالث: القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفا رئيسيا للحكومات من اجل المنافع والمزايا التي توافق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا انه مازالت هناك العديد من المخاطر والقيود يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من شانها الحد من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدولة.

1- تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد العديد من القضايا التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تؤثر على القرار الاستثماري وكذا حجم الاستثمار، حيث ارتأينا إلى تحديد أهم هذه المتغيرات لما لها من موقع أساسي ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهمية هذا الأخير كذلك فان جملة هذه المتغيرات تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار، حجم الاستثمار وكذا اختيار الدولة المضيفة بفعل الثقة التي تبنى لديه على بيئة هذه الأخيرة، ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي: يتمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري لان المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفاد إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة وتلاؤم الدول ذات الناتج المحلي الكبير، كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار لان الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها على جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو الخاص بالناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي.

من جهة أخرى فان زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية الجديدة أو بالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف، كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دراسة للانكتاد سنة 1997 عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (42 دولة نامية) تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام 1985، ثم تناقصت أهميته بعد ذلك ويرجع هذا الانخفاض إلى بروز محددات أخرى بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 2003، ص.51).

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم: يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد اقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فان ارتفاع معدل التضخم سيؤدي مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية، وتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري(عبد الله، 2005، ص.71)، فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية(السامرائي، 2006، ص.139)، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من اجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر اكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت محلية أو أجنبية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية، وقد أوضح Schneider and Frey في سنة 1985 عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لان ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين Nunnen namp سنة 1997، في دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا، شيكو، كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون 20% منذ 1984، قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة(صقر، 2003، ص.53).

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار إن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغييرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو

إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف، أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة(السامرائي، 2006، ص.135)، كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والذي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر(عبد الله، 2005، ص.68)، كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح Cuschman سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي ينجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة.

وان هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لان هذه التقلبات تؤدي الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها كما توصل CANES في دراسة سنة 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري(صقر، 2003، ص.68).

د- الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية: مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعيا لتحقيق اكبر عائد ممكن، هذا ولان الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار حيث تعد الضريبة كأداة مهمة للتأثير على الميل الاستثماري وذلك لان زيادة الضرائب المباشرة (النسبية أو التصاعدية) تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن للهيكل المالي للاستثمار حساسية اتجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات إذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي وان للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولية في خطة التنمية الوطنية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر اكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية.

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا لمداخيلها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بان تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وهذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في الدولة التي تعطي هذا الحافز، ونظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها.

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك المتناقص الذي يؤثر على قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شانها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والموارد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري والتي يكون لازمة لإنشائه وتشغيله أو للتوسع فيه، ومنه يجب على الدول المضيفة أن تشرع العديد من التشريعات من اجل التخفيض من العبء الضريبي وإزالة المعوقات الضريبية والمتمثلة في الازدواج الضريبي وعدم التميز في المعاملة الضريبية(مبروك، 2007، ص.114).

2- عوامل طرد الاستثمار الأجنبي المباشر: عوامل الطرد من الناحية الإقتصادية تتمثل في السياسات الإقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للإستقرار الإقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للإستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية، مستوى الإستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ولا تقف عوامل الطرد عند حدود العوامل الإقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من إستقرار أمام المستثمرين وعلى العموم فإن أهم هذه المحددات نجد ما يلي(مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004، ص ص.5-6):

أ- عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي: يؤدي عدم إستقرار الإقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، وضوح وإستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

ب- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال: حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد إنتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الإستثمار في تلك الدول.

ت- إنخفاض كفاءة البنية الأساسية: حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الإستثمار (مثل أسعار الخدمات والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الإستثمار.

ج- عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.

د- إنخفاض كفاءة العمالة: حيث يمثل إنخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الإستثمار وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا - وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة - على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على الرغم من إنخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.

ر- عدم الإنفتاح الإقتصادي: بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الإستثمارية المستخدمة في الإستثمار وكذلك إنخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الإستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

ك- تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار: بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية و الوضوح أما المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

م- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر: بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الإستثمار.

و- عدم توافر المعلومات: المتعلقة بالفرص وحوافز الإستثمار في العديد من الدول.

هـ- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

ي- وضع قيود على الإستثمار الأجنبي: وذلك بقصر بعض الإستثمارات على المواطنين فقط أي فتح بعض المجالات للمستثمرين المحليين وبالتالي تحديد قوائم القطاعات المحظورة على الأجانب للإستثمار فيها، مثلما هو الحال بالنسبة لأندونيسيا واللوس التي تسمح بالإستثمار في كل المجالات بإستثناء الإستثمارات الضارة بالأمن الوطني أو بالبيئة أو بالصحة العامة أو الثقافة الوطنية أو المخالفة للقانون الوطني(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص.08).

كما أن هناك أنواع أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي مثل: تحديد الحصة الأدنى المسموح للمستثمر الأجنبي إمتلاكها في المشروع، تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير، ضرورة تشغيل عدد من اليد العاملة الوطنية (مثلما هو في قانون الشركات المصري تحت رقم 159 لسنة 1981 على أن لا تقل اليد العاملة المصرية عن 90% من مجموع العاملين في الشركة الأجنبية) (عجمي، 1999، ص.41)، إستخدام الموارد المادية الوطنية، تحديد نسب الإستيراد المسموح بها، تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول عليها من السوق الوطنية (حالة البيرو، تركيا، كينيا، الأرجنتين)، أيضا فانه لا تمنح تراخيص الإستثمار إلا للمستثمرين الذين يطبقون تدابير مناسبة لمنع أو للرقابة على الآثار السلبية السيئة لمشاريعهم على البيئة أي المحافظة على البيئة ويشترط ملائمة المشروع الإستثماري ومراعاته وتماشيه مع ظروف حماية البيئة وعدم الإضرار بها(هيئة تشجيع الاستثمار، 2006، ص.21).

- تعقد الإجراءات الإدارية التي تتبعها الشركات الأجنبية من أجل الحصول على ترخيص الإستثمار أو في أجال الرد على طلباتها، إن حرصت بعض الدول على ضرورة الإعتماد المسبق للإستثمار والحصول على

شهادة به من الأجهزة المختصة في بعض الأحيان قبل تنفيذه ومن بينها البيرو، نيكاراغوا، النيبال، كينيا، ناميبيا، مقدونيا، وكما هو معلوم فإن كفاءة الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر تتزايد كلما قل عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات ولتسوية المنازعات فمثلا عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات في مصر 13 إجراء عام 2004 والفترة الزمنية المطلوبة 43 يوم وهي مرتفعة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (متوسط الإجراءات 9 ومتوسط الفترة 41 يوم) وبنفس الشيء بالنسبة للأردن العدد 11 والفترة 36 يوم.

- مشكلة التمويل والتسهيلات الإئتمانية أيضا تعتبر من بين أهم المحددات فبالنسبة للجزائر مثلا تحتل نسبة 23% من قائمة المحددات حسب تقرير المنافسة الدولية لعام 2003(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ص.11-17).

3- معوقات تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: انه ورغم كل التدابير والإجراءات السياسية الرامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ظل هذا الأخير متأرجحا بين عوامل الجذب والطرد، ولعل من أهم ما يواجهه من تحديات بالإضافة إلى ما تم رصده آنفا، يمكن تلخيصه في ما يلي (مصباح، 2006، ص ص.70-71) و(عماري، بوسعدة، 2005، ص ص.235-236):

أ- معوقات سياسية وقانونية: حيث يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فان انعدامه يعتبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وبالنظر كذلك إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتأثيرات المستمرة التي تطرأ عليها إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتأثيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء والفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تفوق المستثمرين، مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب منهم خاصة.

ب- المعوقات المالية والإدارية: ويتمثل ذلك خاصة في وجود منظومة بنكية يعتريها القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور إلى ما يلي:

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة الاستثمار).
- رداءة الخدمات المصرفية وتباطئها.

ج- المعوقات الأخرى: وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية والمحاباة الجهوية واستفحالها، مما يعطي صورة سيئة على البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمر الأجنبي.

- مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة متعلقة به.
- تدهور واقع حقوق الإنسان.

الخاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه فانه يمكن استخلاص أهم النتائج و يمكن إجمالها في ما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازداد أهمية أكثر وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

- ظهرت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن اجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطابه إليها وذلك باستعمال إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يُقبل على الاستثمار.

- يعود السر في زيادة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة عن القروض الخارجية وتكاليفها، حيث تسعى معظم دول العالم لاجتذابه بهدف الاستفادة قدر الإمكان من ايجابياته، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المناخ الاستثماري لا يسمح بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل مستخدم لها، فعدم توفر مناخ استثماري مشجع وجذاب لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات ورغم كل الجهود المبذولة يدل على وجود معوقات تحركها.

- إن موضوع الاستثمارات يعد معقدا لأنه مرتبط بالمدى الطويل لذا فان الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق والدراسة خاصة في مجالات مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية والإصلاح البنكي والتخفيف من القطاع غير الرسمي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية يجب أخذها بحزم، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن ان يبلغ المستوى المطلوب إلا إذا كان هناك قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة، أيضا فان الجانب الآخر هو العمل على تطبيق القوانين الفعالة لجذب الاستثمار ومحاولة تبسيطها – القوانين- لكي تكون حافزا أمام المستثمر الأجنبي على اختيار البلاد للقيام بعميلة الاستثمار.

- كذلك فان الاستقرار السياسي يعد مطلبا مهما وحيويا لترسيخ مناخ امن للمستثمر، فالمؤشرات السياسية تلعب دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص.

وبعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم أهم التوصيات التي تشتمل على تفعيل إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:

- مكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله وبشتى الأساليب ووضع العقوبات الرادعة للمخالفين لان تكلفته باهضة جدا على الاقتصاديات المحلية ككل حتى بغض النظر عما يعانيه المستثمرين الأجانب، وهذا ما سيرفع لديهم التكلفة الإجمالية للاستثمار وسيكون من ابرز أسباب إحجام غيرهم من المستثمرين المحتملين.

- دعم جهود الدعاية والترويج للاستثمار في الداخل والخارج ورفع الكفاءة الإعلامية للجهات المسؤولة عن الاستثمار، وتوفير خرائط استثمارية قابلة للتحديث بصفة دورية وخلق قواعد بيانات لتوفير معلومات استثمارية، التي يجب أن توفر المعلومات الكاملة والحديثة عن جميع الفرص الاستثمارية والموارد التي قد يهتم بها المستثمر، ويجب أن تتركز وتدعم هذه الجهود هيئة تشجيع الاستثمار.

- تحتاج الإدارة إلى وقفة جادة من ناحية الإصلاح والتدريب والتطوير للكوادر والأساليب والأدوات، خاصة في الجهات التي تتعامل مع الجهات الخارجية التي تكون أول ما يتعامل معه المستثمر الأجنبي، حتى يتم التخلص من مظاهر سوء الإدارة كتعقيد الإجراءات وطولها وتعدد الجهات التي تصادق عليها.

-يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجالي التشريعات والقوانين المنظمة لشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون قانون الاستثمار المحلي واضح ومفهوم ومستبعد للأوضاع الشبه ضبابية للمستثمر المرغوب فيه وبالذات في حالات النزاع واللجوء إلى القضاء، وألا تكون ضرورات التطوير للتشريعات على حساب القدر الكافي من الاستقرار النسبي الذي يحتاج إليه المستثمرين في أعمالهم.

- يجب على الجهات العمومية أن توجه وتدعم المصارف والمؤسسات المالية حتى تقدم خدماتها بالمستوى الذي يضاهي ما تعارف عليه عالميا في مثل هذه المؤسسات، من حيث طرق التمويل والسحب والتحويل والإبداع ورفع القيود على حرية حركة الأموال من وإلى المؤسسات المالية المحلية.

-يتوجب على الجهات المختصة بالشأن الاستثماري عندما يتم إلزام المستثمر الأجنبي بضرورة وجود الشريك المحلي، أن تراعي معايير اختيار هذا الشريك وان تكون مناسبة والشروط التي يجب أن تتوافر فيه حتى يكون ملائم للشريك الأجنبي وألا يكون معوق لنجاح المشروع الاستثماري.

- يجب مراعاة نظافة البيئة الخاصة بأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

- يجب ألا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة، وألا يؤثر على القرار السياسي في شروط التعاقد بين البلد المضيف وصاحب هذا الاستثمار.

- ينبغي أن يتجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التي تخدم المواد الأولية المحلية بدلا من تصدير هذه المواد.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير النفطية مثل قطاعي الزراعة والصناعة.

الهوامش والمراجع:

- برتن، جيل، ترجمة مقلد، علي.(1982). الاستثمار الدولي. بيروت: منشورات عويدات.
- توفيق، علي.(1999). القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- السامرائي، دريدي محمود.(2006). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعداوي، يوسف.(2008). تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، *مجلة أبحاث اقتصادية وادراية كلية العلوم الاقتصادية*.(العدد 03).
- صقر، عمر.(2003). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد القادر، علي.(2002). سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. الكويت: دار النهضة العربية.
- عبد الله، محمد عبد العزيز.(2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. الأردن: دار النفاش.
- عماري، عمار، وبوسعدة، سعيدة.(2005). معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر. الجزائر: الملتقى العلمي الدولي الثاني. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الغزالي، عيسى محمد.(2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. الكويت: ورقة عمل في إطار سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في إطار الأقطار العربية.
- فرحي، كريمة.(2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين تونس والجزائر. جامعة الجزائر: رسالة ماجستير.
- مبروك، نزيه عبد المقصود.(2007).الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(2004)،مصر: مجلس الوزراء تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار.
- مصباح، بلقاسم.(2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة(حالة الجزائر). جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير"نقود ومالية".
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.(2002). تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم.
- هيل، عجمي جميل.(1999). الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم الاتجاه والمستقبل دراسات إستراتيجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي.(1997). ليبيا: مؤتمر وطني حول الاستثمار الأجنبي.
- هيئة تشجيع الاستثمار الليبي حول الاستثمار الأجنبي.(2006). ليبيا.
- ولاس، ديفيد.(1997). التنمية الصناعية المستديمة. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.